الأنباء
الاحد 14 اكتوبر 2012

بين 14 و18 الجاري في دبي

«الوطنية للاتصالات» تشارك في مؤتمر الاتحاد الدولي للاتصالات 2012

أعلنت الشركة الوطنية للاتصالات عن مشاركتها في مؤتمر الاتحاد الدولي للاتصالات ITU لعام 2012، وذلك انطلاقا من ريادتها في قطاع الاتصالات على الصعيدين المحلي والإقليمي، وحرصا منها على التواجد في مختلف الفعاليات الدولية والعالمية لقطاع الاتصالات.

وسيعقد المؤتمر في مركز دبي الدولي للمعارض والمؤتمرات في دولة الامارات العربية المتحدة، وذلك خلال الفترة من 14 ــ 18 أكتوبر الجاري، حيث سيتم تسليط الضوء على أحدث التقنيات والتحديات في عالم المعلومات والاتصالات.

وسيلقي رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للاتصالات عبدالله بن محمد آل ثاني كلمة خلال الافتتاح سيشدد فيها على التغيير التكنولوجي والاجتماعي الهائل وغير المسبوق في عالم الاتصالات.

كما سيشارك الرئيس التنفيذي للوطنية للاتصالات د.بسام حنون في حلقة نقاش خاصة ستجمع الرؤساء التنفيذيين في عدد من شركات الاتصالات في المنطقة، حيث سيتم التركيز على مواضيع متعلقة بالتحديات التي تواجه السوق وعملية تنظيم الاتصالات.

وبهذه المناسبة، قالت «الوطنية للاتصالات» في بيان صحافي: «تفتخر الوطنية بمشاركتها في هذا المؤتمر المهم حيث سيناقش المجتمعون على مدار أسبوع كامل أبرز الابتكارات في عالم التكنولوجيا وأحدث خدمات البرودباند في الاسواق العالمية ومستوى التنافسية بين الشركات، وستشارك الوطنية بفعالية كبيرة في عدد من ورش العمل وجلسات النقاش، بهدف الاستفادة القصوى من أفضل الخبرات الدولية والعالمية، وكذلك مشاركة تجربتها كمشغل ريادي للاتصالات في الكويت والمنطقة».

وأضافت الوطنية بالقول: «سيحضر المؤتمر حشد من وزراء الاتصالات والهيئات التنظيمية والرقابية من جميع أنحاء العالم، وعدد كبير من شركات التكنولوجيا والاتصالات، وتتطلع الوطنية دائما إلى المشاركة في المؤتمرات الدولية والعالمية، بهدف تطوير منتجاتها المبتكرة وتعزيز خدماتها الفريدة لتلبية طموحات عملائها الكرام».

أداء الاقتصاد الوطني ضعيف في 2012.. وسيتحسن في 2013

«الشال»: 308,5 ملايين دينار حصيلة «هيئة الاستثمار» من صفقة استحواذ «كيوتل» على «الوطنية للاتصالات»

أشار تقرير الشال الى استكمال شركة اتصالات قطر يوم الخميس الموافق 2012/10/4 الاستحواذ على ما نسبته 39,61٪ من اسهم شركة الاتصالات الوطنية بسعر 2,6 دينار للسهم الواحد وبقيمة اجمالية بحدود 519,1 مليون دينار وكانت الشركة (كيوتل) قد استحوذت في عام 2007 على 51٪ من شركة الاتصالات الوطنية بما قيمته 1075 مليون دينار لتبلغ قيمة انفاقها على الاستحواذين نحو 1594,1 مليون دينار او نحو 5,7 مليارات دولار وهي قيمة استحواذ قياسية للسوق المحلي ويبدو انها ستبقى كذلك لفترة طويلة.

واختلفت خصائص الاستحواذين ففي الاستحواذ الاول كان المطلوب هو الحصول على حصة اغلبية مطلقة وليس فقط حصة سيطرة وكان السوقان المحلي والعالمي رائجين، وكان قطاع الاتصالات نجم الاسواق وكان التفاوض بين طرفين فقط وكلها ظروف ادت الى ميل الصفقة لصالح الطرف البائع، لذلك حصل البائع على علاوة على سعر السوق كما في نهاية عام 2006 بحدود 82,5٪ واختلفت ظروف الاستحواذ الحالي فالعالم في ازمة اقتصادية والسيولة شحيحة وقطاع الاتصالات فقد كثيرا من جاذبيته والشركة المستحوذة تملك 52,5٪ بما يمكنها من السيطرة الكاملة على ادارتها لذلك جاءت العلاوة على سعر السوق كما في اخر يوم تداول قبل ايقاف السهم في يونيو الماضي بنحو 22,6٪ ويبقى سعرا عادلا لطرفيه.

الامر الطيب هو ان الهيئة العامة للاستثمار اتخذت قرارا ببيع حصتها البالغة 23,54٪ ذلك يعني ان نحو 59,43٪ من الاسهم التي تم الاستحواذ عليها في الصفقة الجديدة هي اسهم الهيئة اي ان الهيئة باعت نحو 118,65 مليون سهم وحصلت مقابلها على نحو 308,5 ملايين دينار ويمكن استخدام هذه الحصيلة في تمويل اجراءات قيد الاعداد لاجتناب الانخفاض غير الضروري في قيم الاصول الاخرى.

وكانت شركة كيوتل قد اضافت الى حصتها ما بين الاستحواذين بالشراء من السوق نحو 1,5٪ لتتملك قبل الاستحواذ الاخير ما نسبته 52,5٪ في الشركة الوطنية للاتصالات وبتملك 39,61٪ في الاستحواذ الجديد تبلغ حصتها نحو 92,11٪ وبعد استبعاد نحو 0,57٪ هي اسهم الخزينة تبقى نسبة 7,32٪ هي ملكية بقية المساهمين في الاتصالات الوطنية وذلك يبقيها شركة مساهمة ولكنه يعني ايضا انها ستدخل مرحلة خمول في التداول وضعف من حيث الاسهام في سيولة السوق.

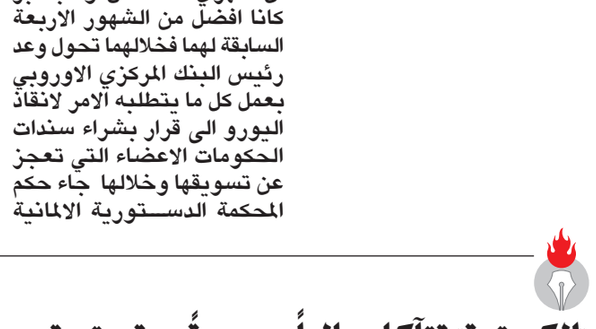

كما اكد التقرير انه لم تكن فترة الشهور الستة الماضية فترة جيدة لاداء الاقتصاد العالمي فخلالها ارتفعت المخاطر وانحسر مستوى الثقة وجاء تقرير 2012/10/9 ـ تقرير شهر سبتمبر ولكنه تأخر قليلا ـ لصندوق النقد الدولي استمرارا لتشاؤم تقرير شهر يوليو الماضي، اي خفض ومزيد من الخفض لتوقعات نمو الاقتصاد العالمي فبعد خفض توقعات النمو لعامي 2012 و2013 بنحو 0,1٪ و0,2٪ في تقرير شهر يوليو الماضي مقارنة بتقرير شهر ابريل الماضي خفض الصندوق توقعاته في تقريره الجديد بنحو 0,2٪ لعام 2012 ليصبح 3,3٪ بعد ان كان 3,5٪ في تقرير يوليو وخفضه بنحو 0,3٪ لعام 2013 ليصبح 3,6٪ بعد ان كان 3,9٪ ورغم ان شهري اغسطس وسبتمبر كانا افضل من الشهور الاربعة السابقة لهما فخلالهما تحول وعد رئيس البنك المركزي الاوروبي بعمل كل ما يتطلبه الامر لانقاذ اليورو الى قرار بشراء سندات الحكومات الاعضاء التي تعجز عن تسويقها وخلالها جاء حكم المحكمة الدستورية الالمانية باجازة تمويل عملية انقاذ دول الوحدة المتعثرة كما اقر الفيدرالي الاميركي انقاذ خطة التيسير النقدي الثالثة وتبعه المركزي الياباني الا ان التقرير ظل متشككا ربما لانه يعد قبل فترة طويلة من نشره.

ورغم التشدد التي اتصفت به مديرة صندوق النقد الدولي الا ان التقرير الاخير بات اقرب الى المدرسة الاميركية وهي مدرسة وسط ما بين المدرسة الالمانية المتشددة والمدرسة المتساهلة لجنوب اوروبا ومماثلة للتوجه الفرنسي الجديد فالتقرير ينصح بادارة سياسية افضل للازمة مع اعطاء وزن اكبر في تلك السياسة لحفز النمو وان على حساب سياسات التقشف مثل خفض النفقات العامة وزيادة الضرائب على ان المهم هو خضوع ادارة الاقتصاد العالمي لمراجعة متكررة خلال العام الواحد واستخدام مؤشرات قاطعة لتشخيصها ومن ثم اصلاح مسارها وهي لاول مرة في التاريخ تدار بوعي موحد بخطورة تداعيات الفشل في اي دولة او كتلة على بقية الدول والكتل.

وتظل الاقتصادات المتقدمة هي صلب علة اداء الاقتصاد العالمي فسوف تحقق منطقة اليورو نموا سالبا بحدود 0,4٪ في عام 2012 بتأثير اداء سالب للاقتصادات المتعثرة مثل ايطاليا 2,3٪ واسبانيا 1,5٪ وتتساوى كل من الولايات المتحدة الاميركية واليابان بنمو متوقع في عام 2012 بحدود 2,2٪ لكل منها بينما ستحقق بريطانيا نموا سالبا مماثلا لمنطقة الوحدة النقدية الاوروبية وبحدود 0,4٪ وعليه سيبقى نمو اقتصادات الدول المتقدمة ضعيفا في عام 2012 وبحدود 1,3٪ يرتفع قليلا الى 1,5٪ في عام 2013 ويظل في الحالتين في حدود 40٪ فقط من معدل نمو الاقتصاد العالمي في عام 2012 بينما يسهم بنحو 62٪ من حجم الاقتصاد العالمي.

ويتوقع الصندوق للصين ثاني اكبر اقتصادات العالم واهم محرك لنمو الاقتصاد العالمي بان تحقق في عام 2012 نموا دون المستوى الحرج البالغ 8٪ وبحدود 7,8٪ يعاود الارتفاع الى 8,2٪ في عام 2013 ويبدو وضع الاقتصاد الهندي اكثر سوءا اذ لن يتعدى معدل نموه 4,9٪ في عام 2012 هبوطا من مستوى 6,8٪ في عام 2011 و10,1٪ في عام 2010 ولكنه سيعاود الارتفاع الى نحو 6٪ في عام 2013 ويتوقع بعض التراخي في نمو اقتصاد منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لتحقق في عام 2012 نموا بحدود 5,3٪ بعد ان كان الصندوق يتوقع نموا بحدود 5,5٪ في تقرير شهر يوليو الماضي، ونموا بحدود 3,6٪ في عام 2013 ربما لتراخ محتمل في اسعار النفط وانتاجه.

وبشكل عام يتوقع ان يكون اداء العام الحالي ضعيفا يتحسن قليلا في عام 2013 وذلك في حدود المقبول وما لم تحدث مفاجآت غير سارة في اوروبا مثلا فمن المحتمل ان يعدل الصندوق توقعاته الى الأعلى قليلا في تقرير يناير المقبل.

«البابطين» تطلق سيارة «ستروين سي 4» الجديدة ذات الطاقة الإيجابية

أعلنت شركة البابطين عن إطلاق سيارة «ستروين سي 4» الجديدة كليا التي صممت بخطوط منحوتة جذابة وتشطيب عالي الجودة مع مراعاة الأصالة وخصائص ووظائف تتناسب مع أصحاب الذوق الرفيع وذلك لتلاقي احتياجات ليس فقط المستهلكين ولكن المستخدمين من أصحاب الأعمال الذين يتطلعون إلى إحراز تقدم.

وتبوح ستروين الجديدة سي 4 بطاقة إيجابية، وبالمثل فإن سيارة ستروين سي 5 وسيارة ستروين سي 3 الجديدة وسيارة ستروين سي 4 الجديدة تعكس مهارة ماركيو وإبداعه في التصميم والابتكار والتكنولوجيا. وتتوافر في هذه الإصدارات الجديدة تكنولوجيا المايكرو هايبرد «الهجين» «e–HDi» وأحدث جيل لأنظمة التوقف والبدء تصدر 109 غرامات/ كيلومتر من ثاني أكسيد الكربون لحظة تشغيل السيارة ثم تنخفض إلى 99 غراما/ كيلومتر، ويتضمن ترتيبات المحرك الهجين الصغير «مايكروهيبرد» على إطارات موفرة ذات العلامة التجارية «MICHELIN ENERGY» وهي الأولى من نوعها المصممة لسيارة ستروين، وقد روعي في تصميمها أن تكون سببا في خفض استهلاك الوقود إلى أقل حد.

لضمان أن المسافر يتمتع بأعلى مستوى للراحة أثناء ركوب السيارة، اختارت سيارة ستروين سي 4 الجديدة وبشكل خاص تصميم مقعد مريح، مزود بإمكانية تعديل المنطقة القطنية إلكترونيا كما أنه مزود بخاصية التدليك «المساج» للركاب في المقاعد الأمامية، مع إمكانية اختيار الشكل الداخلي وتصميمه حسب الطلب (مثل ألوان حاوية مجموعة لوحة العدادات، واختيار البوليفونيك وكذلك نغمة التحذير والتحكم في مكيف هواء السيارة) وكذلك منفذ 230 فولت، وتعتبر كافة هذه الخصائص جديدة بالنسبة لسيارات الهاتش باك المطروحة بالسوق.

وتعزز سيارة ستروين الجديدة من الشكل القوي، حيث دائما كانت الجودة أحد عوامل القوة التي يتمتع بها ماركيو، إذ ينتاب المرء شعور بالقوة والثبات من النظرة الأولى التي يبوح به شكل السيارة المتوازن ووضعية هيكلها، والمقاعد القريبة من الإطارات، كما توحي الخطوط المنحوتة في هيكل السيارة والاسبويلر الخلفي بالحرص على تعزيز أنظمة الديناميكية الهوائية.

ومن الجهة الأمامية، يعزز تصميم الغطاء المضلع والمصمم بشكل منحن باتجاه الأجناب، والمصابيح الأمامية الغائرة في الأجنحة الجانبية، مع زيادة حجم الجريل «الشبكة الأمامية» مع الاحتفاظ ببدج علامة شيفرون المزدوجة، ويظهر المنظر الجانبي خطين متقاطعين ومجتمعين سويا باتجاه نافذة ثلاثية الأضلاع، وهذا ما يعكس المنظر الديناميكي الذي تتمتع به سيارة ستروين سي 4 الجديدة، ومن المؤخرة، تبرز علامة شيفرون الجديدة والإضاءة الأصلية الخطوط الواضحة لمدى روعة تصميم الهاتش باك لهذه السيارة.

وقد وضعت السيارة ستروين معايير جديدة بخصوص الجودة التي تحافظ عليها، وفي نفس الوقت، الشكل الجديد للسيارة بعشرة ألوان مع حجم الإطارات المتميز الذي يتراوح قطره بين 15 و18 إنشا.

وكما تم الاعتناء بالشكل الخارجي، فقد كان للشكل الداخلي لسيارة ستروين سي 4 الجديدة تصميم خاص، حيث يعطي انطباعا مباشرا عن مدى الجودة والدقة الذي يتمتع به، حيث يعتبر نموذجا من الأناقة والإبداع، مع ما يتمتع به من لوحة أجهزة البيان الأفقية والخطوط الهوائية والتابلوه الأمامي المصمم حسب الطلب وما يضمه من أنظمة التحكم في نظام الصوت ونظام تكييف الهواء والموجود في جزء واحد دون وجود روابط ظاهرة وهذا ما يؤكد على الملاءمة التامة لهيئة التابلوه.

وما تعطيه من انطباع فريد، تم استخدام أفضل أنواع المواد في سيارة ستروين سي 4 الجديدة والتي تتسم بالملمس الرقيق (والملمس الناعم والإحساس اللين) وذلك في كل من التابلوه الأمامي وفتحات التهوية وصندوق الأدوات واستخدام خامة الجيرسي مع بطانة السقف وقفاز من الكروم على عجلة القيادة وفتحات التهوية وزراع ناقل الحركة.

وبعيدا علن الشكل والجودة، فقد تم تزويد السيارة ستروين سي 4 الجديدة بالعديد من الدعم الهندسي، حيث يعكس التصميم الجديد للسيارة سي 4 مدى إبداع شركة ستروين وعبقريتها في تلبية هذه الاحتياجات، حيث تم تحسين التصميم في كل من صندوق الأدوات والذي روعي فيه أن يكون أمام قائد المركبة مباشرة وكذلك تتواجد كافة أدوات التحكم تحت يد قائد المركبة بحيث يسهل استخدامها. هذا وتضم عجلة القيادة والتي تم تصميمها بدقة بالغة العديد من أدوات التحكم والتي تستخدم في تشغيل والتحكم في العديد من الوظائف وتتواجد في أماكن سهلة الوصول (مثل الصوت، والهاتف، ومحدد السرعة).

وتتمتع السيارة ستروين سي 4 الجديدة بكل من المساحة والحجم والرحابة والتصميم صديق المستخدم، حيث انها محكمة الأبعاد إذ تتماشى مع أفضل المعايير الخاصة بمثيلاتها في السوق، حيث يبلغ طولها 4,33 م (بزيادة قدرها 5 سم) وعرض 1,79 متر (بزيادة مقدارها 2 سم) وارتفاع 1,49 متر (بزيادة قدرها 3 سم)، كما تم تحسين أمر الدخول إلى السيارة وكذلك المساحة الداخلية لها، وخصوصا فيما يتعلق برحابة الجزء العلوي بمؤخرة السيارة.

ومن أجل حمل الأغراض اليومية والمساهمة في توفير رحابة أكبر داخل السيارة، وضعت ستروين سي 4 معاير جديدة للتخزين، حيث تتضمن الكابينة، مجموعة من الخزانات تتمتع بالسعة وذكاء التصميم.

وتتوافر السيارة ذات ذراع ناقل للحركة يدوي بدون دبرياج، وتعتبر هذه القلنصوة الوسطية ابتكارا حقيقا، لم تتوافر من قبل في سيارات الهاتش باك الصغيرة.

ويشعر كل من قائد السيارة والمسافرين بالراحة التامة والفورية مع سيارة ستروين سي 4 الجديدة، فالعناية التي أوليت لهذه السيارة تعكس خصائص السيارة وإلى أي مدى كانت السيارة ستروين مطاوعة لخصائص الإحساس على الطريق، وقد ظهر هذا في مدى التأثير على السلامة التي توفرها السيارة، والتي تعتبر هي من أهم أولوياتها، وقدرة السيارة على تحقيق السرور أثناء قيادة السيارة مع مراعاة أعلى معايير الراحة، حيث يسهل على قائد السيارة التعامل معها بكل يسر وسهولة.

وتم تزويد نظام الترس بنظام تعليق يتلاءم مع قدرة وعزم المحرك، وقد تحقق هذا من خلال إعادة تعريف سلاسة اسبرنجات ومدى صلابة قضبان مانعة الدحرجة، وكذلك عن طريق تطبيق أنظمة تخفيف والتي تم تركيبها مع إطارات «all–Michelin»، وهذا يوفر مستوى من الراحة في القيادة لا توفره غيرها من السيارات من هذه الفئة.

«الكويتية» تتآكل مالياً وسمعةً.. وتستحق مرسوم ضرورة لتخصيصها

ذكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي ان مرسوم الضرورة الذي صدر الأسبوع الماضي بشأن اعتماد ربط موازنة الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2012ـ2013 هو مرسوم مستحق فالانتخابات النيابية لن تجرى سوى في شهر ديسمبر تعقبها مهلة أسبوعين لتشكيل الحكومة، وسيدخل ربع السنة المالية الأخير قبل إقرار الموازنة، من قبل مجلس الأمة القادم. وأقل أهمية بكثير، ولكن ربما يكون مستحقا ايضا، مرسوم الضرورة لتخصيص الخطوط الجوية الكويتية، فهي تتآكل ماليا وسمعة، وباتت أرواح المسافرين مهددة وسيمضي وقت بعد انعقاد مجلس الأمة الجديد حتى تحظى الخطوط الجوية الكويتية بأولوية مستحقة، ما لا نتفق معه، هو استسهال الحكومة إصدار مراسيم ضرورة، ونعتقد بضرورة توقفها تماما عن إصدار أي مرسوم ضرورة جديد، فالتأسيس لحقبة سياسية اكثر هدوءا، وأكثر جدوى لعملية البناء، يتطلب عدم زرع الساحة السياسية بمزيد من الألغام، فحينها ستكون مهمة الإدارة الحكومية الجديدة شبه مستحيلة، حتى لو جاء مجلس أمة طوع يدها.

وأضاف التقرير ان الأمر الطيب هو ان رقم النفقات العامة جاء أدنى من تقديرات سابقة بنحو 5,5٪ كما قدرها وزير المالية فالتقديرات السابقة كانت تضعه بحدود 22 مليار دينار واجتهدنا في الشال وأضفنا اليها نحو 0,7 مليار دينار لزيادات رواتب من لم يطلهم كرم الكوادر، لتبلغ نحو 22,7 مليار دينار، ويبدو ان الفريق الاقتصادي الحكومي قد استطاع ضغطها قليلا الى نحو 21,24 مليار دينار، ورغم انها أعلى بنحو 9,5٪ عن مستوى تقديرات السنة المالية الفائتة، وهي زيادة كبيرة، إلا ان الشعور بخطورة انتفاخها الذي أدى الى خفض في تقديراتها الأولية تطور في الاتجاه الصحيح ويتفق هذا الاتجاه مع تحذير محافظ بنك الكويت المركزي، اخيرا من خطورة الانسياق وزيادة النفقات العامة وراء زيادة غير مضمونة في أسعار النفط وإنتاجه، نتيجة عوامل لا قدرة لنا على التحكم بها، وذلك يعني ان الفريق الحكومي يعمل ضمن رؤى متفق عليها، وبعد نشرنا في تقرير سابق لنا، بأن فكرة التوريق التي نسبت الى وزارة التجارة والصناعة تبدو فكرة متأخرة وغير مفيدة لمواجهة اشكالات الوضع الراهن، أكد لنا مصدر مسؤول ان الوزارة لا تتبنى هذا المقترح، وانه كان مجرد رأي لإحدى اداراتها، بما يعني انها تعمل بتنسيق مع الآخرين، لذلك لزم التنويه والاعتذار.

وتبقى تقديرات الإيرادات في الموازنة البالغة نحو 13,932 مليار دينار، لا معنى لها، فهي مقدرة على انتاج 2,22 مليون برميل يوميا، وعند سعر 65 دولارا اميركيا للبرميل، والواقع ان رقمي الإنتاج والأسعار مختلفان عن تلك التقديرات التي لا يمكن الدفاع عنها، ويبدو ان تلك التقديرات نقل لإرث قديم عمره نحو 3 عقود أو أكثر، غرضه رفع الحرج عن الحكومة عند نشرها لأرقام فائض في موازنتها لأنه يفتح باب المطالبة ببعضه، من دول اخرى، وهو إرث غير صحي، ولا بأس ببعض التحفظ، ولكن في حدود ما يمكن الدفاع عنه، وكذلك لا يجب الاعتداد برقم عجز الموازنة الذي يبدو كبيرا ويفوق الـ 10 مليارات دينار بعد زيادة الاقتطاع من الإيرادات المقدرة من 10٪ الى 25٪ وفقا لقرار مجلس الوزراء، لأن الواقع ينبئ بتحقيق فائض بحدود 7 مليارات دينار قد يرتفع الى ما بين 8 و9 مليارات دينار، لو تحقق وفر عن مستوى النفقات المقدر، وهو عادة ما يتحقق.

«هيئة الصناعة»: الالتزام بالمواصفات العالمية يعزز الكفاءة الإنتاجية ويحد من الفاقد

قالت الهيئة العامة للصناعة في بيان صحافي لها بمناسبة اليوم العالمي للمواصفات، وحمل عنوان «رسالة اليوم العالمي للمواصفات 2012.. نفايات أقل، نتائج أفضل ـ المواصفات تعزز الكفاءة»، ان المواصفات الدولية، مثل مواصفات اللجنة الكهروتقنية الدولية ومواصفات المنظمة الدولية للتقييس ومواصفات الاتحاد الدولي للاتصالات تلعب دورا حاسما في الرفع من الكفاءة. ويعتبر هذا الجانب اليوم جانبا حيويا، حيث ان التحديات العالمية مثل الاستدامة وعدم الاستقرار المالي تدفع بالمنظمات الى تحسين أدائها والحد من نفاياتها او مخلفاتها في الوقت نفسه.

وعرفت هيئة الصناعة الكفاءة بأنها تعني القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق إنجاز عمليات تطوير منتجات او خدمات ذات جودة مثلى بحد أدنى من النفايات والجهد غير الضروري. فالكفاءة تساعد المنظمات على الرفع من أرباحها وتحقيق أهدافها، وهي أمر حاسم لتحقيق النجاح في بيئتنا هذه التي تعرف تحديات اقتصادية وتنافسية عالية.

ورأت الهيئة ان قضية الاستدامة، في عالم معقد وشديد التنافسية، ومن منظور اقتصادي وبيئي واجتماعي تعني انه على الشركات ان تكون أكثر كفاءة من خلال اعتمادها مجموعة واسعة من التدابير وخطط العمل، لافتة الى ان المواصفات الدولية تعد وسائل قوية لمساعدة المنظمات على استثمار إمكاناتها في السوق العالمية، وقد وضع الخبراء من مختلف أنحاء العالم هذه المواصفات العالمية التي تمثل أفضل الممارسات المنسقة دوليا التي تستخدم للقياس والمقارنة وتحسين الفاعلية وتقليل النفايات، فعلى سبيل المثال، من خلال المعايير الموحدة التي توفرها المواصفات الدولية يمكن للمنتجات والخدمات والتقنيات من مختلف البائعين ان تتلاءم مع بعضها البعض وكأنها أحجية، وحيث تعمل هذه المواصفات على ضمان التشغيل البيئي والتوافق وتوفر أساسا متينا لتعزيز الابتكار وتسهيل نفاذ منتجات جديدة الى السوق. وتضمن المواصفات ألا تقوم الدول والمنظمات والهيئات التنظيمية والباحثون باختراع العجلة من جديد، بل تمكنهم من الاستثمار في أولويات أخرى.

وأكدت «هيئة الصناعة» ان الدراية والمعرفة المتقدمة المتضمنة في المواصفات الدولية حين تكون في متناول الجميع، بما في ذلك البلدان النامية، تساعدهم على استغلال الموارد البشرية والمالية بشكل جيد، وتمكن العمليات الصناعية والتجارية، التي هي أكثر فاعلية نتيجة لتطبيق المواصفات، الشركات من ان تصبح قادرة على المنافسة عالميا وتنتج بشكل أسرع وبتكلفة أقل وأن تحصل على المزيد من الفرص في الأسواق.

وهكذا، تساعد المواصفات الدولية المؤسسات على تلبية احتياجات عملائها مع التركيز على تحسين عملياتها، مشيرة الى انه يمكن للهيئات التنظيمية استخدام المواصفات الدولية كوسيلة لإظهار التوافق وأساس لوضع اللوائح والإجراءات لمصلحة المستهلك والأسواق ودعم الأنظمة الصديقة للسوق والمستهلكين.

كما توفر الاطمئنان للمستهلك بكفاءة المنتج بوضع علامة عليه وضمان سلامة المنتجات.

وخلصت الهيئة الى ان المواصفات الدولية لا تؤدي فقط الى أعمال جيدة، بل الى كفاءة عالية تساعد المؤسسة على استغلال أفضل لمواردها والمساهمة في عالم أكثر استدامة.

الى ذلك، سلطت «الصناعة» الضوء في بيانها الصحافي على مجموعة من المفاهيم ذات الصلة بالمواصفات والتقييس العالمي:

آيزو (ISO)

آيزو (ISO) يستخدم للدلالة على المنظمة الدولية للتقييس (The International Organization for Standardization) وهو ليس اختصارا لاسمها لكن دلالة عليها.

وISOS هي مقطع مأخوذ من كلمة، وهي كلمة من اللغة اليونانية القديمة بمعنى متحد أو متماثل أو متناظر أو متساو.

ومن أمثلة استخدامها:

Isothermal or Isotropic or Isotopes

التقييس

مصطلح التقييس مشتق لغويا من الفعل «قاس» وهو يعني تقدير الشيء او معرفة قيمته بمقارنته بمثيله. يعرف التقييس (Standardization) بأنه هو وضع القواعد الكفيلة بتنظيم أي نشاط يزاوله الإنسان وقد عرفته المنظمة الدولية للتقييس (الآيزو) بأنه عملية وضع الاشتراطات للاستخدام العام المتكرر بالنسبة للمشاكل الفعلية او المحتملة بهدف تحقيق الدرجة المثلى من النظام داخل سياق ما محدد.

يوم التقييس العالمي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت الجهود الدولية قائمة على قدم وساق لإشاعة روح التعاون بين الدول، وكان لا بد للتقييس ان يبرز كوسيلة فعالة لتسيير التبادل التجاري بين الدول عن طريق تقليص العوائق الفنية الناجمة عن المواصفات وتدعيم التعاون الدولي على أسس موضوعية تحقق المصالح المشتركة.

لذلك، أعلن عن قيام المنظمة الدولية للتقييس (الآيزو) في الرابع عشر من أكتوبر 1946 لتضم بين جناحيها الأجهزة الوطنية للتقييس في الدول الأعضاء ومن ثم اختير هذا اليوم ليكون اليوم العالمي للتقييس، حيث تقوم مختلف الدول بحملات إعلامية لإلقاء الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه التقييس على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وكان أول احتفال بهذا اليوم تم في 14 أكتوبر 1970.

ولتكون هذه الحملات موحدة كنهج التقييس في أعماله، فإن المنظمة الدولية تختار موضوعا معينا في كل عام لعرض الإنجازات التي تمت فيه على المستوى الإقليمي والدولي، وتم هذا العام 2012 اختيار الشعار «نفايات أقل، نتائج أفضل ـ المواصفات تعزز الكفاءة».

ويهدف شعار هذا العام الى ان للمواصفات الدولية دورا حاسما في الرفع من الكفاءة، فهي وسائل قوية لمساعدة المنظمات على استثمار إمكاناتها في السوق العالمية والمساهمة في عالم أكثر استدامة، فهي تستخدم للقياس والمقارنة وتحسين الفاعلية وتقليل النفايات.

كما يمكن ان تستخدم كوسيلة لإظهار التوافق وأساس لوضع اللوائح والإجراءات لمصلحة المستهلك والأسواق ودعم الأنظمة الصديقة للسوق والمستهلكين، كما توفر الاطمئنان للمستهلك بكفاءة المنتج بوضع علامة عليه وضمان سلامة المنتجات.